مشروع كهربة خزان أسوان

تتمة تقرير أقلية اللجنة الفرعية التى ألفتها لجنة الشئون المالية بمجلس النواب عن مشروع القانون المعروض (*)

(المقرر حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى بك)

١٥ — وقد أجمعت اللجنة ، فى أول اجتماع لها فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٥ على استبعاد فكرة وضع مواصفات عامة عن المشروع ، لصعوبة الاهتداء إلى مهندس استشارى لاصلة له بالهيئات التى يمكن أن تقوم بتنفيذه ، كما أنه ليس فى خدمة الحكومة من له خبرة بمثل هذه المشروعات الصناعية الكبرى ، فضلا عن أن مجال الابتكار لدى الشركات غير محدود وأن مثل ، هذه الاعتبارات هو الذى حدا بوزارة الأشغال إلى سحب مشروع مصلحة الميكانيكا والكهرباء سنة ١٩٣٢ .

كذلك اتفقت اللجنة على أن تكون ملكية المحطة وإدارتها لشركة تقوم بها على أن تضمن وزارة الأشغال مناسيب خاصة للمياه فى الخزان وتحتفظ الحكومة لنفسها بحق الاستيلاء على المشروع بعد مدة معينة .

ورأت اللجنة أن تقوم بالعمليتين شركة واحدة .

وفيما يتعلق بتمويل المشروع قررت اللجنة أن يكون رأس المال مختلطا بين المصريين والأجانب .

أما الغرض الأساسى من المشروع فى رأى اللجنة فكان إنتاج السماد ، مع عدم استبعاد الوجوه الأخرى التى يثبت نفعها من الناحية الاقتصادية .

(*) بدأ نشر تقرير أقلية اللجنة بالعدد الأول من سنة ١٩٤٨ من هذه المجلة .

واتفق رأى اللجنة على أن يكون نوع السماد الناتج هو النتروشوك ، لأنه أقل كلفة من نترات الجير ، ولأن التجارب التى أجرتها وزارة الزراعة دلت على أن تأثيرهما فى القطن والقمح واحد إذا تساوت كمية الأزوت .

وكانت الطريقة المثلى لتنفيذ المشروع بقسميه - فى رأى اللجنة - هى أن تضع الحكومة أسساً وشروطاً عامة ، وتطلب إلى الشركات أن تتقدم بمشروعاتها على أساسها ، فكلفت اثنين من أعضائها بوضع هذه الأسس والشروط .

أما الاشتراطات العامة التى انتهت اليها اللجنة فتتضمن :

(ا) أن تقوم بإنجاز المشروع بقسميه شركة مصرية تؤسس لهذا الغرض .

(ب) أن يكون نوع السماد هو النتروشوك على ألا تقل نسبة الأزوت فيه عن ١٥٫٥ ٪ .

(ح) أن تقدم الحكومة محاجر الجير والأرض للمشروع بلا مقابل .

(د) أن تتولى الشركة بأموالها وتحت مسئوليتها إقامة محطة توليد القوى ومصنع السماد وإدارتهما .

(هـ) أن تتعهد الشركة بإنتاج كمية سنوية معينة من السماد تقدمها للحكومة في أكياس على عربات السكك الحديدية أو المراكب .

(و) أن تشترى الحكومة تلك الكمية بثمن يتفق عليه .

(ز) أن تدبر الشركة رأس المال اللازم على أن تعرض نصفه للمصريين للاكتتاب بنفس الشروط التى تعرض بها على الهيئات الأخرى .

(ح) أن تسلم الشركة إلى الحكومة - بعد ثلاثين سنة - كافة آلات المشروع ومعداته ومبانيه بحالة جيدة وبلا مقابل .

(ط) أن تتعهد الشركة بأن مشروعها لا يتدخل أو يتعارض مع خدمة الخزان للرى أو يعرضه لأى خطر .

(ى) أن تتقدم الشركة بمشروع على كل من الأساسين التاليين :

١ - عدم إدخال أى تعديل على موازنة الخزان التى تعمل طبقاً لطلبات الرى ،

٣ - إدخال تعديل عليها من مقتضاه أن تضمن الحكومة ارتفاعا للمياه فى الخزان بما لا يقل عن سبعة أمتار طوال السنة .

وفى ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ ، بعثت اللجنة بخطابات إلى الشركات المختلفة التى تقدمت باقتراحات للحكومة المصرية ، وإلى غيرها ، تطلب اليها التقدم بالأسس العامة لمشروعها ، التى يجب أن تتفق مع الاشتراطات العامة المصرية ، وتذكر لها أن سعر توريد السماد هو الذى يهم الحكومة قبل كل شىء ، كما أنه يهمها أن تتبين مقدار رأس المال اللازم للمشروع .

وحدد موعد بحث العطاءات بيوم ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ .

١٦ - وفى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ رفعت اللجنة تقريرها إلى مجلس الوزراء وقررت فيه ، بعد عرض ما استقر عليه رأيها على النحو المتقدم مايلى :

(١) إن أسعار توريد السماد التى عرضتها الشركات تشجع على المضى فى المشروع .

(٢) إن أسعار السماد فى المشروع الذى يقضى بالتدخل فى مناسيب الخزان وتصرفاته وضمان سقوط معين وقت الفيضان لا تقل عنها فى المشروع الذى لا يمس موازنة الخزان . ومن أجل ذلك استبعد نهائيا ذلك المشروع محافظة على المياه المخزونة وتلافيا لخطر رسوب الطمى فى الخزان .

(٣) بدأت اللجنة مفاوضاتها مع إحدى الشركات المتقدمة بعطاء وألفت لجنتين فرعيتين لدراسة الاقتراحات الفنية هما :

(١) اللجنة الإيدروكية الكهربائية من حسين سرى بك وكيل وزارة الأشغال ومستر جوتشر مفتش أعالى النيل .

(٢) اللجنة الكيماوية من الدكتور فيلمان خبير الصناعات الكيماوية بمصلحة التجارة والصناعة ، والدكتور إنس مدير مصلحة الكيمياء ، والدكتور وليسون رئيس الكيماويين بوزارة الزراعة .

وقد قدمت هاتان اللجنتان تقريرهما إلى اللجنة العامة بالموافقة على مشروع تلك الشركة .

١٧ — وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قدم الدكتور عبد العزيز أحمد بك خطاباً وتقريرا لرئيس مجلس الوزراء أحيلا على اللجنة يعترض على اجراءات اللجنة وقراراتها فكلفت اللجنة اثنين من أعضائها — مستر بوتشتر والدكتور حسن صادق بك ببحث وإعداد ملاحظاتهما عليه ، فقاما بما عهد اليهما به ، ووجدت بملف الموضوع ملاحظات غير ممضاة يظهر أنها ملاحظاتهما .

وفيما يلى ملخص لهذا التقرير ، والملاحظات التى أبديت عليه ، نقطة نقطة .

(١) إن الطريقة التى تقترحها اللجنة تجعل خزان أسوان — وهو المورد الوحيد فى مصر للقوة الكهربائية — تحت تصرف شركات مالية تضع مصالحها فوق كل اعتبار ، وإن الحكومة ستكون أقلية فى الشركة ليس بها من السلطة فى إدارتها إلا بقدر نصيبها من رأس المال فيها .

وقد أجيب على هذا الاعتراض ، بأنه زعم مبنى على جهل بحقيقة الواقع ، إذ اشترط أن تكون فى يد الحكومة أغلبية الأسهم ، فوق أن المشروع الذى يقضى بالتدخل فى مناسيب المياه قد استبعد نهائياً .

(٢) إن سعر السماد الذى اقترحته الشركة المختارة بالقياس إلى أسعار السوق سيؤدي إلى خسارة مالية محققة للحكومة من وراء تنفيذ المشروع .

وأنه يجب وقف العمل بتوصيات اللجنة والعودة إلى اقتراح تنفيذه بواسطة الحكومة منفصلا عن مصنع السماد . وأجيب على ذلك فيما يتعلق بأسعار السماد بأنه ليس صحيحاً ، بل إن أبحاث اللجنة دلت على عكسه ، وعلى وفر كبير فى حالة إنتاج السماد فى أسوان بالقياس إلى سعر السماد المستورد .

وبأن الاستعمال الرئيسى للقوة الكهربائية ، بل الاستعمال الوحيد حينذاك ، هو إنتاج السماد ، وأن فصل مشروعى إنتاج القوى وإنتاج السماد يؤدى إلى ارتباك لا حد له ، ويجعل المشروع غير اقتصادى .

(٣) إن المشروع الذى أعده فى سنة ١٩٣٢ طرح فى مناقصة دولية وأعلن عنه فى الجريدة الرسمية ، ولكن المناقصة وقفت بعد عشرة أيام من تاريخ النشر عنها وذلك لأن روحاً عدائية للمشروع قوامها أنه غير اقتصادى كانت سائدة فى وزارة المالية ، بينما لم يوجه إلى المشروع أى اعتراض فنى إلا بعد وقفه . وأنه علم أن

عقبات تقيمها الشركات المسيطرة على إنتاج السماد فى العالم كانت من أسباب تلك الروح العدائية ، كما كان من أسبابها تقرير الخبير الكيماوى لوزارة المالية بعدم صلاحية استغلال الخزان لصنع السماد ، من الوجهة الاقتصادية .

وقد أجيب على ذلك بأن الدكتور عبد العزيز بك أحمد ليس بأول شخص قدم مشروعا لتوليد القوى من مساقط المياه بالخزان ، وأنه من المعروف جيداً أن الأسباب الرئيسية التى أدت إلى سرعة سحب مشروعه من المناقصة كانت :

(أولا) بيانات إيدروليكية خاطئة .

(ثانيا) أخطاء فى المواصفات الخاصة بالمنشآت .

أما عدم توجيه انتقادات للمشروع فى وقت إعلانه فأمر طبيعي لقصر الفترة التى مضت بين إعلان المناقصة وسحبها .

(٤) إن مصنع السماد يستهلك مرتين خلال العشرين عاما ، وسيكون فى آخر أجل العقد على آخر رمق من حياته .

وقد أجيب على ذلك بأنه تجاهل لنصوص الاتفاق التى تقضى بتجديد الآلات والاستفادة من المبتكرات الجديدة باستمرار .

(٥) إن المشروع يرتب الشركات حسب سعر السماد بصرف النظر عن المواصفات والاعتبارات الفنية والمزايا التى قد تكون فى العطاء المرتفع التى يمكن أن تساعد الحكومة فى أغراضها الأخرى .

وقد أجيب على ذلك بأن صنع السماد بصرف النظر عن أسعاره ذا أهمية جوهرية فى بلد زراعى كوقاية ضد انقطاع الوارد ، وأن الاستعمالات الصناعية الأخرى ليست واضحة حتى الآن ، وأن إقليم أسوان لا يشمل صناعات أو مدناً يمكنها استهلاك كميات تذكر من القوى .

(٦) إن عدم الحجز على الخزان فى وقت الفيضان مؤداه انقطاع التيار ثلاثة أشهر فى السنة ، وهو ما لا يمكن الموافقة عليه .

وقد أجيب على ذلك بأن اقتراحات اللجنة لا تمنع من توليد الكهرباء أثناء الفيضان .

(٧) إن الأخطاء الفنية فى مشروع اللجنة ، على النحو المشار إليه نشأت عن خطأ أساسى هو اعتبار اللجنة أن استخراج السماد هو الغاية بحيث ربطت مصنع السماد بمحطة التوليد فى مشروع واحد ، وأنه قد خفيت على اللجنة الاعتبارات الفنية والاقتصادية الداعية إلى فصل شق المشروع كما غاب عنها أن مصنع السماد فى مشروع سنة ١٩٣٢ لم يكن هو الغاية من استغلال القوى الكهربائية وإنما كان مجرد حيلة اقتصادية ألجأت اليها الضرورة لعدم وجود أسواق أخرى لاستهلاك الكهرباء ، لأن استخدامها فى صنع السماد هو أردأ استعمالاتها .

وقد أجيب على ذلك بأن صنع السماد هو بلا شك الهدف الذى يرمى إليه كأساس للمشروع كله ، أما ما قيل عن فصل شق المشروع وعن اعتبار مصنع السماد حيلة اقتصادية فإن من الصعب — فى رأى اللجنة — أن يصدق المرء أن الدكتور عبد العزيز بك أحمد يقصد هذا الكلام جديا .

٨ — إنه ينبغى أن يقوم المشروع على أساس إمكان إرسال الكهرباء المولدة من الخزان إلى سواحل البحر الأبيض شمالا ، وأن تمتلك الحكومة محطة التوليد وتديرها . أما مصنع السماد فتؤلف لإنشائه وإدارته شركة مالية تشترك فيها الحكومة مع من تختار من شركات السماد والممولين المصريين لكى تأمن منافسة رابطة السماد .

وإن مقدار القوة الممكن استهلاكها من الخزان — لغير السماد — ١١٢٫٠٠٠ حصان منها ٤٠٫٠٠٠ لإنارة القاهرة بعد سنة ١٩٤٨ و ٤٢٠٠٠ لمحطات الرى والصرف فى الوجهين البحرى والقبلى و ٣٠٫٠٠٠ لرى ٢٠٠٫٠٠٠ فدان بين إسنا وأسوان ، يضاف إلى ذلك أعمال المياه والإنارة والرى فى طول وادى النيل ، مما يبرر اقتصاديا إنشاء الخط الكهربائى من اسوان إلى شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء فى القطر المصرى من أقصاه إلى أقصاه فى سنة ١٩٤٨ .

وقد أجيب على ذلك بأن نقل القوى إلى القاهرة وما يتجاوزها شمالا ليس عملا اقتصاديا ، لأن خطوط نقل الكهرباء Transmission Lines لمثل القوى الكبيرة التى ستولد تكون بالغة الكلفة ، وتجعل القوة أعلى مما لو ولدت بمحطات

حرارية . هذا إلى أن مشروع اللجنة لا يمنع من الحصول على قوات إضافية بتعديلات وإضافات إلى المشروع .

وأنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن إنارة القاهرة ، تحتاج إلى استهلاك تيار متقطع لبضع ساعات يومياً ، وعلى مسافة الف كيلومتر من مصدر القوى ، وأن إدارة طلمبات الرى تتطلب قوة كبيرة فى مدة الفيضان التى تقل فيها القوى المولدة .

١٨ - تلك هى النقط التى أثيرت فى تقرير الدكتور عبد العزيز بك احمد ، وما أبدى عليها من ملاحظات فى الورقة غير الممضاة السالفة الذكر .

ولكن اللجنة وضعت تقديراً عن هذه الملاحظات يلخص فيما يلى :

(١) أنه ليس من المحتمل - بعد البحث الدقيق - أن توجد طلمبات فى أى وقت لاستعمال القوى الكهربائية على نطاق واسع وبكيفية مناسبة فى المناطق البعيدة عن أسوان ، وحتى إذا وجدت فهى لا تبرر وحدها إنشاء المحطة .

(٢) إن نقل القوى يتطلب نفقات باهظة ولا يلجأ اليه إلا إذا كانت أثمان الوقود مرتفعة جداً .

(٣) إن أكبر تقدم أسفر عنه البحث هو أن المشروع الذى انتهت اليه اللجنة يقوم على أساس اقتصادى سليم بغير الإلتجاء إلى الحجز على الخزان أثناء الفيضان ، وأنه يمكن توليد القوى مدة الفيضان إذا رأت اللجنة أن الفائدة التى تجنيها البلاد تبرر المخاطرة .

١٩ - وفى ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ رفع وزير التجارة والصناعة - المغفور له حسن صبرى باشا - مذكرة إلى مجلس الوزراء تناول فيها كل ما أثير فى ذلك الحين واقترح تشكيل لجنة من ثقات المهندسين العالميين لتقطع فيما إذا كان تنفيذ هذا المشروع مؤثراً بأي حال فى قيمة الخزان وسلامته .

وكانت لجنة الخزان قد اتجهت من قبل ذلك الاتجاه فقررت فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٥ استطلاع رأى بعض الخبراء العالميين فى ذلك واقترح أن يستشار أعضاء اللجنة الدولية التى بحثت موضوع تعلية الخزان فى سنة ١٩٢٨ .

واقترح وزير التجارة أيضاً الفصل بين شق المشروع على أن تنفرد الحكومة بمحطة القوى باعتبارها مشروعاً عاماً، وضماناً لسلامة الخزان، ورأى قبل البدء فى تنفيذ مشروع المحطة أن تتعاقد الحكومة مع الراغبين فى استخدام القوى الكهربائية وبخاصة لصنع السماد، على أساس كمية لا تقل عن قدر معلوم سنوياً ولمدة معينة وبأثمان محددة.

المرحلة الخامسة:

٢٠ - فى أوائل سنة ١٩٢٧ تقدمت وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء بمذكرة استعرضت فيها الأغراض التى يمكن أن توجه اليها القوى الكهربائية المولدة فاستبعدت أمر إيصال المحطة بشبكة محطة «إدفو» كما استبعدت نقل التيار لاستعمال القوى والطلبات الواقعة بين أسوان والأقصر لكثرة نفقاته ولأن حاجات هذين الغرضين - مضافة اليها حاجات صرف المناطق التى تروى رياً مستديماً - لا تتعدى ٧٠٠٠ كيلوات، وهو جزء يسير جداً من القوى التى يمكن توليدها.

كذلك أشارت المذكرة إلى خطأ الاتجاه إلى كهربة السكة الحديد بين أسوان والأقصر أو التفكير فى مد هذه الكهربة إلى القاهرة، لأنه ليس من الاقتصاد فى شىء أن تنقل الكهرباء مسافة تربو على ٩٠٠ كيلو متر للاستعمال المتقطع مع ما فى ذلك من فقدان الكهرباء فى الطريق.

أما استخراج الحديد وصناعة الأسلحة وبعض المهمات الحربية والبويات فقد رأته الوزارة اتجاهاً جديراً بالتفكير.

وانتهت المذكرة إلى أن استخدام القوى فى صنع الأسمدة الأزوتية هو أولى الأغراض بالعناية وأخلق المشروعات بالتنفيذ.

وقد عرضت المذكرة للمرحلة السابقة والإجراءات التى اتخذتها اللجنة الحكومية فى سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فلم تبد عليها اعتراضاً.

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ قرر مجلس الوزراء وجوب عرض المشروع بأكمله على خبراء عالميين للبت فيما إذا كان المشروع يمس سلامة الخزان بأى وجه من الوجوه .

٢١ - وقد انتهت المخابرات بين وزارتى الأشغال والخارجية إلى تأليف لجنتين للخبرة هما :

(١) لجنة الكهرباء ، وتتكون من سير تشارلز مرز Merz الخبير الكهربائى الرسمى للحكومة البريطانية ، ومسيو أندريه كوين خبير الحكومة الفرنسية ، والدكتور جرونر أحد خبراء التعلية الثانية لخزان أسوان .

(٢) لجنة الهندسة المدنية للبحث فى أمر تأثير مشروع الكهرباء على الخزان وتتكون من مستر بنى Bennie أحد خبراء التعلية الثانية لخزان أسوان ، ومسيو أندريه كوين ، والدكتور جرونر السالفى الذكر .

وبعد أن أتمت اللجنتان أعمالهما اقترح وزير الأشغال فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تكليف الخبراء المشار اليهم ببحث المشروع الذى أعدته مصلحة الميكانيكا والكهرباء فى سنة ١٩٣٢ والمذكرة التى تقدم بها الدكتور عبد العزيز بك احمد فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ وأن يدلوا برأيهم فيما يلى :

(ا) المزايا والعيوب النسبية لهذا المشروع مقارناً بالمشروع الذى سبق للخبراء فحصه وذلك بصفة عامة ومن الناحيتين الإنشائية والكهربائية .

(ب) هل اتصال محطة التوليد فى المشروع بمبانى خزان أسوان له تأثير على سلامة مبانى الخزان ؟

(حـ) هل كميات المياه التى تتطلبها إدارة المشروع تتفق بوجه عام مع الكميات التى حددتها الحكومة لهذا الغرض فى المشروع الذى سبق للخبراء فحصه ؟

وفى حالة النفى تعقد مقارنة بين المشروعين على أساس مشترك بالنسبة لكميات المياه والموازنة على الخزان .

(ى) هل تكاليف المشروع تزيد أو تنقص عن تكاليف المشروع الذى سبق للخبراء فحصه ، وإذا كان ثمة فرق فما مقداره ؟

وقد رفع الأمر إلى مجلس الوزراء فوافق فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على اقتراحات وزارة الأشغال العمومية .

وتلقت وزارة الأشغال العمومية تقرير اللجنة المشتركة من الخبراء الأربعة عن مشروع مصلحة الميكانيكا والكهرباء ومذكرة عبد العزيز أحمد بك فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٨ .

٢٣ — ويستخلص من التقريرين الأولين ما يلى :

(١) رأت لجنة الهندسة الكهربائيـــة ضرورة ربط مشروع توليد القوى بمشروع إنتاج السماد ، فقالت فى تقريرها : إن مواصفات المشروع يجب ألا تقتصر على إنشاء المحطة الكهربائية ، بل يتعين أن يشمل المحطة ومصنع السماد جميعها ، لأن هناك اختلافا بيناً بين محطة كهربائية يتطلبها مصنع للسماد وبين محطة يتطلبها مصنع عادى أو عمل عام من الأعمال التى تقوم بها الحكومات أو البلديات .

وليس من المصلحة أن يصمم الجزء الكهربائى وينشأ مستقلا عن مصنع السماد لأن اختلاف الأغراض التى توجه اليها القوى الكهربائية يترتب عليه اختلاف تصميم الأجهزة التى تنبعث عنها تلك القوى .

(٢) إن قيام الحكومة بإعداد مواصفات جديدة كاملة تشمل المشروع بشقيه وتطرح فى مناقصة عامة — أمر لا هو عملى ولا هو فى المصلحة .

٢٤ — أما تقرير اللجنة المشتركة ، عن مشروع مصلحة الميكانيكا والكهرباء فقد تضمن ما يلى :

(١) إن بالمشروع نقصاً من ناحيته الكهربائية والإنشائية .

(٢) إنه أكثر كلفـــة ويقلل لدرجة كبيرة الانتفاع بالقوة التى يمكن إنتاجها من الخزان .

(٣) إنه ليس من الصواب من الناحية الاقتصادية استعمال القوى الكهربائية فى الأغراض الصناعية العامة ، ولا فى إمداد القاهرة بالتيار الكهربائى وأن الجمع بين مشروع توليد الكهرباء وبين مصنع كيمائى هو خير طريقة للانتفاع بساقط المياه .

(٤) إن طرح المشروع على أساس مواصفات مصلحة الميكانيكا والكهرباء فى مناقصة عامة لا يؤدى إلى أقل الأثمان للآلات والمعدات الملائمة للأحوال فى أسوان .

النتائج المستخلصة من مراحل المشروع

ومن هذه المراحل الطويلة ، التى مرت بها فكرة استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان ، ومن المباحث المستفيضة التى قامت بها اللجان الفنية ، والخبراء واللجان الحكومية كان فى إمكاننا أن نستفيد من الحقائق التى انعقد عليها الإجماع أو ما يقرب من الإجماع وهى :

(١) أن خزان أسوان ركن أساسى من نظام الرى فى مصر صمم وأقيم لهذا الغرض ، وروعى فى تعليته هذا الغرض وحده ، وأن المحافظة على سلامته وعلى مصالح الرى التى يخدمها ينبغى أن تكون فى المقام الأول دائما .

(٢) أن مساقط المياه فى طول مجرى النيل ليست قاصرة على خزان أسوان ، وأن التفكير فى استغلالها لاستنباط الكهرباء لا ينبغى حصره فى هذا الخزان .

(٣) إنه فى حالة العزم على الانتفاع بالخزان فى توليد الكهرباء ينبغى أن تكفل سلامته وألا يمس بناؤه .

(٤) إن الغرض المجمع عليه لاستغلال الكهرباء الناتجة هو صنع المحصبات الكيماوية .

(٥) إن هناك اختلافا بينا بين محطة للتوليد يتطلبها مصنع للسماد ومحطة للأغراض العامة التى تقوم بها الحكومة أو البلديات ، وإن اختلاف الأغراض التى تستغل فيها الكهرباء ، يترتب عليه اختلاف فى التصميم من الأساس .

(٦) إن المحطة يجب أن تصمم وتنشأ على أساس الأغراض التى تستخدم فيها القوة الكهربائية المولدة .

(٧) إن مصنع السماد تزداد كفايته كلما قرب من محطة التوليد .

(٨) إنه يجب عدم الفصل بين شقى المشروع - محطة التوليد ومصنع السماد - من الناحيتين الفنية والتنفيذية ، لأن الفصل بينهما يؤدى إلى ارتباك لا حد له ،

ويجعل المشروع غير اقتصادى ، كما أن توزيع المسئولية فى تنفيذ أجزائه يهدد مصلحة المشروع ومصلحة الخزان .

(٩) إنه مع المحافظة على تلازم شقى المشروع من حيث الدراسة والتصميم والتنفيذ ، فإن مصلحة الخزان ومطالب الرى تقضى بأن تكون محطة التوليد ملكا للحكومة .

(١٠) أن يبدأ - قبل تنفيذ المشروع - بالارتباط مع مستهلكى الكهرباء ، وخاصة لصنع السماد ، على كمية معينة لمدة معينة وبسعر معين .

(١١) أن تستبعد فكرة وضع مواصفات عامة عن المشروع لافتقارنا إلى الخبرة فى هذا المجال ، ولأنه أول مشروع من نوعه فى مصر .

(١٢) أن تضع الحكومة أسسا واشتراطات عامة ، فى مقدمتها مايضمن سلامة الخزان وكفالة مصالح الرى ، وأن يترك للهيئات المتقدمة وضع تصميمات المشروع بشقيه ، فى حدود هذه الأسس والاشتراطات .

* * *

وإلى جانب هذه النتائج كان الاجماع ينعقد - بعد المقارنات الطويلة بين مشروعات كثيرة ظلت تتوالى على الحكومة منذ سنة ١٩١١ - على نسق اقتصادى سليم مكفول النجاح ، وهو البعد بمحطة التوليد عن أى احتمال للمساس بالخزان أو التدخل فى مناسيب الحجز عليه ، واستعمال الكهرباء الناتجة فى صنع السماد الكيماوى مع البحث فى إمكان صناعة الحديد الصلب والبويات والمفرقعات على وجه اقتصادى .

* * *

وقد كان فى وسع أية حكومة مصرية تعتزم انفاذ المشروع أن تهتدى بما انعقد عليه الإجماع ، وتفيد من الجهود والأموال التى أنفقت فى سبيل المشروع ، فتضع اشتراطاتها العامة وتطرحها على الهيئات والشركات ، لتختار بعد ذلك أكثر المشروعات ضمانا لسلامة الخزان ، وأبعدها عن أى مساس به أو بمصالح الرى ، وأكثرها نجاحا من الناحية الاقتصادية .

المرحلة الأخيرة للمشروع

ولكن الحكومة عزفت عن هذا السبيل ، وأغفلت النتائج المستمدة من خمسة وثلاثين عاما قطعها بحث المشروع ودراسته .

ففى ٢ يونيه وافق مجلس الوزراء على مذكرة لوزارة الأشغال ، هذا نصها :

« أحالت وزارة الأشغال على مجلسها الأعلى مشروع توليد الكهرباء من مساقط خزان أسوان ، فألفت من بعض أعضائه لجنة بحثته ورأت أنه يمكن البدء فى تنفيذه من الآن بعد طرحه فى مناقصة دولية عامة ، وأن اجراءات هذه المناقصة لا تستغرق أكثر من سنة واحدة . وقد عرض رأيها على المجلس الأعلى فوافق عليه .

وبناء على ذلك اقترح موافقة مجلس الوزراء على ما يأتى :

(١) تنفيذ المشروع بطريق المناقصة العامة الدولية .

(٢) قيام الحكومة بتنفيذه وإنشاء محطة توليد وإدارتها لحسابها .

(٣) إنشاء إدارة خاصة بوزارة الأشغال يكون قوامها لجنة فنية تؤلف من : الدكتور عبد العزيز احمد بك رئيساً ، وخبير أجنبي عالمى ، واحمد خيرى بك مدير عام الخزانات بوزارة الأشغال ، ومصطفى فتحى بك مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء .

(٤) يكون اختصاص اللجنة المذكورة :

(ا) وضع مواصفات المشروع وشروط المناقصة ومباشرة إجراءاتها وإبداء رأيها فى العطاءات على أن يتم ذلك كله فى مدة لا تتجاوز سنة .

(ب) مراقبة تنفيذ المشروع .

(ج) اقتراح أفضل الوجوه لاستخدام القوة المولدة فى مصلحة الاقتصاد القومى سواء فى المرافق العامة أو فى النواحى الصناعية . على أن يكون فى مقدمة هذه الوجوه إنشاء مصنع للسماد يشترك مع اللجنة فى دراسته وبحث طريقة تنفيذه وإدارته مندوبون من وزارات المالية والتجارة والصناعة والزراعة ... »

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، عينت اللجنة المشار اليها — بموافقة مجلس الوزراء — مكتب « كنيدى وديكن » المهندسين المستشارين فى لندن كأعضاء بها ، فندبوا —

بدورهم — لهذه المهمة ، بموافقة اللجنة ، المهندسين الاستشاريين « مستر بيني » من لندن ، والدكتور جروتر ، من سويسرا للاشتراك مع اللجنة فى مهمتها وانتهت إلى مشروع يلخص فيما يلى :

(١) كهربة الوجه القبلى بتوليد التيار من خزان أسوان والقناطر النيلية : اسنا وفؤاد الأول وأسيوط .

(٢) مد خط كهربائى من أسوان إلى اسيوط .

(٣) إقامة مصنع للصلب بأسوان ومصنع للسماد بنجع حمادى .

(٤) تغذية المرافق العامة فى مديريات الوجه القبلى من أسوان إلى أسيوط — وما بعدها الى القاهرة فى المستقبل — بالتيار الكهربائى . وقد وضعت اللجنة أيضا تصميم مواصفات هذا المشروع وافترضت تنفيذه على مرحلتين :

المرحلة الأولى : إنشاء محطة توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ومد الخط الكهربائى من أسوان إلى نجع حمادى ، واقامة مصنع للصلب فى أسوان لإنتاج ٥٠٠ر٩١ طن ، ومصنع للسماد فى نجع حمادى لإنتاج ٣٢٢ ألف طن من النترشوك ، وتوريد التيار للمرافق العامة فى مديريتى أسوان وقنا بمقدار ٢٢ ألف كيلوات .

المرحلة الثانية : إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من قناطر اسنا وفؤاد الأول وأسيوط ، ومد الخط الكهربائى من نجع حمادى إلى أسيوط ، وزيادة انتاج مصنع السماد إلى ٤٣٥ ألف طن من النترشوك ، وتوريد التيار الكهربائى لمديريات أسوان وقنا وجرجا وأسيوط بمقدار ٤٩ ألف كيلوات . وقد صممت محطة التوليد على أساس تربينات كابلان ذات الريش المتحركة ومد الخط الكهربائى إلى نجع حمادى ويشتغل على ضغط مقداره ٠٠٠ر٢٧٥ فولت أيضا لربط جميع المحطات بهذا الخط .

وتتفاوت القوة المولدة من الخزان — فى تقدير اللجنة — بين ٢٦٠ ألف كيلوات (٣٥٠ ألف حصان) مدة ثمانية شهور من السنة ، و٥٠ الف كيلوات (٧٠ ألف حصان) مدة أربعة شهور فى فصل الفيضان . وذلك على اعتبار حفظ مياه الخزان في الفترة الأخيرة على منسوب ١٠٣ أمتار ، فاذا ما أمكن رفع الحجز على الخزان إلى منسوب ١٠٥ أمكن زيادة القوة المتولدة فى هذا الفصل .

وصمم الخط الكهربائى على أساس ضغط مقداره ٢٧٥ ألف فولت ليمكن إرسال التيار الكهربائى إلى القاهرة ، ورأت اللجنة الكهربائية أيضا — إذا تعذر

إنشاء مصنع للصلب — أن يكون مصنع السماد بحيث ينتج ٤١٣ ألف طن فى المرحلة الأولى و ٥٢٦ ألف طن فى المرحلة الثانية ، بدلا من ٣٢٢ الف طن و ٤٣٥ ألف طن على التوالى .

وقد قدرت اللجنة لنفقات إنشاء محطة توليد الكهرباء ، وإقامة الخط الكهربائى من أسوان إلى نجع حمادى بطريق إسنا ، وإقامة مصنع السماد فى نجع حمادى شاملا لآلات طحن الحجر الجيرى على أساس إنتاج ٣٢٢ الف طن فى المرحلة الأولى و ٤٣٥ ألف طن فى المرحلة الثانية بمبلغ ٢٤٫٢٦٦٫٨٩٢ جنيها .

* * *

وقد أدى سلوك الحكومة لهذا السبيل إلى ما كان متوقعا من تعثر المشروع من جديد وضياع جهد ومال جديدين بغير طائل .

١ — ذلك أن قيام اللجنة بوضع مواصفات المشروع على غير ما نصح به الخبراء وأجمع عليه البحاث — قد أدى إلى قيام اعتراضات أساسية من الشركات والهيئات — التى رغبت فى التقدم بعطاءات ، كان من نتيجتها أن تضمنت الاشتراطات نصا على إفساح المجال أمام الشركات لأن تتقدم بمشروع مغاير كليا أو جزئيا لمشروع الحكومة ، وبذلك هدمت مواصفات الحكومة من أساسها .

كذلك كان من نتيجة هذه السياسة التى سلكتها الحكومة أن اضطرت لجنة القوى الكهربائية إلى السياحة فى أوربا وأمريكا لتقنع الشركات المختلفة بمشروعها ومواصفاته ولتحملها على أن تتقدم بعطاءات فى المناقصة ، وهو إجراء لم يسبق له مثيل .

٢ — وقد ظلت الفكرة التي سيطرت على رئيس لجنة القوى الكهربائية منذ سنة ١٩٣٣ — وهي استخدام الكهرباء فى صنع السماد هو أردأ استعمال لها — تطغى على أعمال اللجنة ودراساتها ومواصفاتها ، فبرغم اضطرار اللجنة إلى النصح بصنع السماد ، اصطنع المشروع مبدأ إقامة مصنع للسماد فى نجع حمادى ، ليبدأ فعلا فى انشاء الخط الكهربائى ، وليصل هذا الخط إلى أسيوط ، ثم الي القاهرة ، على ضغط مقداره ٢٧٥ الف فولت ، مما يلقي على عاتق المشروع أعباء مالية جسيمة ، ويفرق بين أغراضه ويجعله فاشلا من الناحيتين الاقتصادية والفنية معا .

وبالرغم من أن أغلبية اللجنة قد عنيت بدراسة المشروع من كافة نواحيه حرصاً منها على الوصول إلى أصح الآراء ، فقد كانت دائما تواجه بأن الخبراء يقولون بغير هذا الرأى أو ذاك . ومع التسليم بأن رأى الخبراء ينبغى أن يؤخذ دائما فى الاعتبار فإن التزام هذا الرأى بغير فحص ومناقشة وترجيح بينه وبين غيره لا يمكن أن يكون مفروضاً على الدوام . وإذا كان لفريق من الخبراء رأى فإن لفريق آخر رأياً . والمفهوم دائما أن نواب الأمة وشيوخها هم قضاة يوازنون بين الآراء والاتجاهات ، ويختارون منها ما يكون أقوم وأكفل بتحقيق مصالح البلاد . وليس من دواعى البحث الدقيق أن يقال إن رأى الخبراء واجب الاحترام فى كل الأحوال وإلا انتفت مهمة البرلمان الأولى . ولم تعد هناك حاجة إلى لجان تضطلع بالدراسة والموازنة والترجيح . وإذا كان القضاء يلجأ دائماً لأصحاب الخبرة يستطلع آراءهم فيما يعرض له من مسائل فنية متنوعة فإن رأيهم ليس ملزما له ، ولا يمكن أن يكون ملزما فى كل الأحوال .

ومع ذلك فإن الاطلاع على تقرير الخبراء يوضح حقيقة هامة من الواجب إبرازها ، تلك هى أنهم قد حصروا عملهم فى أضيق الحدود ، وأرجعوا معظم ما انتهوا إليه فى بحثهم إلى البيانات والمعلومات التى زودتهم بها اللجنة المصرية . وحسب هذا أن يكون سببا فى وضع النتائج التى سجلت فى تقريرهم موضع التقدير قبل التعويل عليها تعويلا يقطع الطريق على سائر الآراء .

وتستخلص من تقرير اللجنة الدولية المسائل الأربع الآتية :

(أولا) إن التصميم الذى وضعته لجنة الكهرباء « هو بوجه عام المشروع الوحيد الذى يحقق كافة الأغراض المطلوبة » .

فعلى أى أساس أقام هؤلاء الخبراء هذا الحكم القاطع ؟ إنهم أقاموه على دراسة قامت بها لجنة الكهرباء ومهندسو وزارة الأشغال ، ولم يشاءوا ان يحملوا مسئولية بحثه ، وإنما ألقوا تبعة هذا البحث على عاتق غيرهم ، فقالوا فى الفقرة « ٢٣ » من تقريرهم :

« وقد وجدنا أن هذه المشروعات بعينها أو بتعديلات فيها قد درسها مهندسو الوزارة ولجنة الكهرباء فى مدى نيف وعشرين عاماً وانتهى رأيهم إلى استبعادها جميعاً ، إما لأنها تخترق الخزان الحالى ، أو تؤثر بوجه من الوجوه فى توزيع

الضغوط الواقعة عليه ، وإما لأن تكاليفها أعلى مما يتكلفه مشروع اللجنة » كما قالوا في الفقرة ٢٤ :

« وليس من المتيسر لنا أن نبحث كل مشروع من المشروعات المختلفة بحثاً مفصلا ، كما أن هذا البحث ليس هو هدف اللجنة » .

كذلك لم يكن للخبراء مناص من الاعتراف « بأنه لولا القيود الخاصة بعدم المساس بالخزان الحالى ، أو لو أن المحطة كانت ستنشأ كجزء من خزان جديد لكان من المستطاع وضع تصميم للمواسير يكون أكثر كفاية منه فى المشروع الحالى » .

ذلك هو الأساس الذى أقام عليه الخبراء حكمهم بأن مشروع الحكومة هو أفضل المشروعات ، ولعل الذى يقرأ هذه المقدمات لا يستطيع إلا أن ينتهى إلى عكس النتيجة التى انتهت اليها لجنة الخبراء .

وإذا كانت اللجنة الدولية لم تقم ببحث المشروعات المختلفة، ولم يكن ذلك ميسورا لها ، ولا كان من أهدافها ، فإن حكمها بأفضلية المشروع الحكومى يفقد كل قيمته ، لأنه لا يقوم على خبرة الخبراء الفنيين العالميين التى كنا نقشدها من استقدامهم .

(ثانياً) إن المشروع الحكومى « لا يقتضى إجراء أى تغيير فى بناء الخزان نفسه أو أى تعديل فى الضغوط الواقعة عليه ، ولا يمس سلامته بحال » .

ولكن هذه اللجنة الدولية عادت فقررت فى الفقرة ٢٥ من تقريرها ، أن نظام المواسير يحتاج إلى دراسة دقيقة للرسومات التفصيلية وأنه يجب أن تدعم هـــذه الدراسة بتجارب تجرى على نماذج مصغرة لتلك المواسير .

واقترحت زيادة قطر المواسير التى تقع داخل الفتحات لإبلاغه إلى مترين تقريباً أو إلى أكبر حد تتسع له هذه الفتحات ، وأن توسد هذه المواسير فى الخرسانة داخل الفتحات وتثبت فى أماكنها جيداً بالأسمنت « اللبانى » ، وقالت إنها تعتقد أن الأثر الذى يحدثه هذا التركيب فى الخزان لا يستحق أن يذكر .

وقالت اللجنة أيضاً إن طريقة وصل المواسير المخصصة لكل تربين وتوسيعها بالتدريج إلى أن تتصل بغرفة المجمع الخرسانى ، يجب أن تدرس بنفس العناية التى تتوخى فى تصميم مخارج التربينات .

وهذا التعديل الأساسى الذى أدخلته لجنة الخبراء على أقطار المواسير ، وعلى طريقة وصلها بفتحات الخزان ، يؤثر فى الخزان ، كما اعترفت اللجنة ذاتها ، وإن يكن هذا التأثير ـ فى رأيها ـ لا يستحق أن يذكر .

ولا يمكن لمن يتوخى المحافظة على الخزان من أدنى مساس ، أن يجارى لجنة الخبراء فى عدم الالتفات إلى هذا التأثير ، أو أن يركن إلى الاعتقاد بأنه تأثير لا يستحق الذكر ، وخاصة أن اللجنة نفسها لم تقطع فيه برأى مرتكن إلى الدراسة والبحث والتجربة ، وإنما قررت أنه أمر يحتاج إلى دراسة دقيقة تفصيلية تدعم بتجارب .

كذلك انتهت تلك اللجنة فى الفقرة ٢٥ من تقريرها « إلى ضرورة استبعاد حمامات الفراشة فى القطاع الضيق للمواسير عند مدخل الفتحات لما ينجم عن استعمالها من فقد كثير فى السقوط » وأوصت « بالاستعاضة عنها بنظام البوابات التى سبق للجنة الكهرباء تصميمها ، وهى عبارة عن بوابات تتحرك فى غرف لا ينفذ اليها الماء ، وترفع وتخفض بواسطة محركات هيدروليكية » .

وقد أثيرت اعتراضات على هذا الجزء من المشروع ، وهى أن هذه البوابات ـ إذا فتحت فتحاً جزئياً ـ كونت فى المواسير فراغا وولدت دومات شديدة تحدث اهتزازات مستمرة ، وهو أمر يؤثر على سلامة الخزان .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الاعتراضات لم تدحض حتى الآن بأى دليل مبنى على التجربة أو البحث ، بل إن الظواهر تؤيدها إلى مدى بعيد .

ومن الغريب أن تقترح اللجنة رفع البوابات القائمة واستبدال بوابات أخرى بها ، واصطناع غرفة لا تنفذ اليها الماء ، وترك هذا خاضعاً لتجارب ونماذج ، وهذا جزء أساسى من المشروع .

ولا يمكن مطلقاً لأقلية اللجنة أن تقر مشروعا ما لم تكن على ثقة كاملة من أن سلامة الخزان فيه مكفولة تماما ، كما أنها لا يمكن أن تقر مشروعا يتوقف الجانب الأهم فيه على تجارب لا تزال فى ضمير الغيب ، ومن المحتمل أن تكون نتائجها هادمة له من الأساس .

ولا يغيب عن أقلية اللجنة أن تذكر فى هذا المقام ، أن المشروع الحكومى الذى عرض على لجنة الخبراء ، مشابه فى مجموعـــه للمشروع الذى وضعته مصلحة الميكانيكا والكهرباء فى سنة ١٩٣٢ ، وهو المشروع الذى عرضت له أقلية اللجنة فيما تقدم من هذا التقرير - عند عرضها لمراحل مشروع اللجنة - والذى أثبتت رأى لجان الخبراء واللجنة الوزارية فى مبلغ سلامته ، وفى مدى تأثيره على سلامة الخزان .

وينبغى أن يلاحظ أن مستر « بيني » و « دكتور جرونر » وهما من أعضاء لجنة القوى الكهربائية كانا من أعضاء لجنتى الخبراء اللتين شكلتا فى سنة ١٩٣٧ ، والمشار اليهما فيما تقدم من هذا التقرير ، وأنهما اشتركا مع خبراء اللجنتين فى بحث مشروع مصلحة الميكانيكا والكهرباء « الدكتور عبد العزيز بك احمد » وانتهيا فيه إلى :

(١) أن به أوجه نقص من الناحيتين الكهربائية والإنشائية .

(٢) أنه قد يؤثر على سلامة الخزان .

(٣) أنه أكثر كلفة ويقلل الانتفاع بالقوة التى يمكن إنتاجها .

(٤) أنه ليس من الصواب استعمال القوى الكهربائية فى الأغراض العامة ولا فى إمداد القاهرة بالتيار الكهربائى ، وأن الجمع بين توليد الكهرباء وإقامة مصنع للسماد هو خير طريق للانتفاع بمساقط الخزان .

(٥) أن طرح المشروع على أساس مواصفات مصلحة الميكانيكا والكهرباء فى مناقصة عامة لا يؤدى إلى أقل الأثمان ، وكان قد انتهيا من قبل ، فى تقرير اللجنتين عن المشروع الذى كان موضع الدراسة فى ذلك الحين إلى رأى هو أن قيام الحكومة بإعداد مواصفات لا هو عملى ولا هو فى المصلحة .

ثالثاً - أن ما اقترحته لجنة الكهرباء من تصميم الخط الكهربائى على ضغط ٢٧٥ كيلو فولت ، واستعمال تيار ذى ثلاثة أوجه بذبذبة قدرها ٥٠ دورة فى الثانية اقتراح مناسب للغاية ... وأن الأحوال الجوية السائدة فى مصر وقدرة العواصف المرعدة فيها تجعل انقطاع التيار فيه أمراً نادراً وربما لا يحدث إلا مرة واحدة فى السنة تقريباً .

واتجهت اللجنة إلى اصطناع وسيلة لخفض نفقات هذا الخط ، فقالت فى نفس الموضع من تقريرها « الفقرة ١٩ »

« ولتخفيض نفقات الخط الكهربائى يلزم تقليل عدد محطات المحولات المتصلة به »

ولكنها لم تقطع فى هذه الوسيلة برأى ، وقالت :

« ومع أنه لم تعمل أبحاث معينة فى هذا الصدد ، إلا أنه من المرجح فيما يظهر أن تكون مثل هذه المحطات مقصورة على نجع حمادى وأسيوط والقاهرة »

وأما قول اللجنة الدولية إنه بالنسبة لندرة العواصف المرعدة فإن الخط الكهربائى من أسوان إلى القاهرة لا ينقطع فيه التيار إلا مرة واحدة فى السنة - هو قول خاطىء وغير فنى :

فإن الدكتور الشيشينى يرى أن هذه الصواعق المرعدة ليس لها أى أثر يذكر فى مثل هذه الخطوط العالية الضغط (٢٧٥ كيلو فولت) ويرى أيضاً أن أهم الأسباب التى تدعو إلى تعطيلها لمدد طويلة والتى فات الخبراء أن يلاحظوها هى :

(١) أى عامل خارجى يصل إلى الخط الكهربائى كطائرات الأطفال وما اليها .

(٢) انقطاع الأسلاك بفعل الرياح وكسر العوازل لأى سبب من الأسباب .

(٣) عدم الاستقرار بسبب طول الخط من جهة وعدم ثبات الذبذبة Frequency فى القدرة المستمرة Firm Pouver من جهة أخرى وقت الفيضان .

(٤) تراكم الأتربة الدقيقة على العوازل مما يقلل من خواصها العازلة وخاصة فى حالة تساقط الرطوبة عليها فتحدث تسرباً ينشأ عنه عطل ، سيما أن الأمطار فى الوجه القبلى نادرة السقوط مما لا يساعد على غسل هذه العوازل كما يحدث فى البلاد الأخرى .

ويقول الدكتور الشيشينى إن قطع التيار الذى ينجم عن تماس السلك بالأرض

أكثر ـ مدوناً من غيره كما تثبت هذا نتائج التجارب فى البلاد الأخرى التى أسفرت عن النسب الآتية :

٥ ٪ تماس الخطوط الثلاثة بعضها بالبعض .

١٠ ٪ « خطين بالأرض .

١٥ ٪ « « أحدهما بالأرض .

٧٥ ٪ خط بالأرض .

كذلك أبدى للجنة أن المقارنة التى عقدتها اللجنة الدولية بين الخط المقترح والخط الممتد من خزان بولدر مقارنة ينقصها عنصر هام هو الطاقة الكهربائية المنقولة وطول الخط ، وبناء على ذلك لا يجوز القياس عليه .

ولا ينفرد الدكتور الشيشينى بالاعتراض على إنشاء الخط الكهربائى وإنما أجمعت اللجان الوزارية وهيئات الخبراء فيما مضى على أنه باهظ الكلفة وغير اقتصادي على نحو ما تقدم فى عرض مراحل المشروع .

الحجز على الخزان أثناء الفيضان

قلنا فى غير هذا المكان إن المشكلة فى مشروعنا تنحصر فى أمرين : أولهما أن الخزان إنما أنشىء لسد مطالب الرى، فهو عماد الثروة الزراعية. وثانيهما ـ على فرض إمكان وقاية الخزان من الخطر ـ ناجم عن الاختلاف الكبير فى السقوط بين حد أعلى قدره ٣٣ متراً تقريبا ، وحد أدنى قدره متران تقريباً ، ومعنى هذا أنه فى وقت الفيضان ـ وقد يبلغ ثلاثة أشهر ـ أى حين تقضى مطالب الرى بأن تكون العيون كلها مفتوحة ، يكون السقوط منخفضاً إلى حد يساعد على توليد الكهرباء ، فهل تتعطل محطة التوليد عن العمل فلا تمد الصناعات والأغراض العامة جميعها بما تحتاج إليه من الكهرباء؟ أم أن نحجز على الخزان إلى حد يسمح بتوليد طاقة صالحة للاستعمال ؟ إن كانت الأولى فما أخسرها ، وإن كانت الثانية فما أضرها بالزراعة وما أبعدها عن الغاية التى من أجل تحقيقها أنشأنا الخزان وأنفقنا عليه الملايين .

ولسنا وحدنا الذين نقول بعدم الحجز على الخزان وقت الفيضان ، بل قال بذلك أعضاء اللجنة التي ألفت فى سنة ١٩٣٨ لدراسة الناحية الهيدروليكية فى مشروع كهربة خزان اسوان ، وهم عبد القوى أحمد باشا ، محمود حنفي بك ، حسين سعيد بك حيث ذكرت فى قرارها أنها لا توافق على الحجز على الخزان للأسباب الآتية :

(١) لما ينشأ من رسوب الطمى على مر السنين من تأثير فى سعة الخزان ومن ثم تقل فائدته للرى .

(٢) لما يفقد من المياه المخزونة فى أواخر الصيف ، وما ينتج عن ذلك من حرمان الزراعة من قدر من المياه فى كثير من السنين فى وقت تكون الزراعة فى أشد الحاجة إليه .

(٣) اشتداد حاجة مصلحة الرى إلى كل قطرة من المياه ترد من الخزان فى الفترة التى تقع بين تمام تفريغه وبين تاريخ قطع الدور ، الأمر الذى لا يجوز معه بتاتا الحجز على الخزان فى الفترة المذكورة .

(٤) من شأن الحجز على الخزان مدة الفيضان أن يؤثر على عملية ملء الحيضان بحيث يصعب معه أن يتم الملء فى بعض السنين ، ويظل هذا الاعتبار قائما إلى أن تنتهى الأعمال المطلوبة لضمان ملء الحياض فى كل السنين — قد تقوم وزارة الأشغال بتجارب للتحقق من مقدار صحة مخاوفها من مسألة الطمى ، ولكن هـــذه التجارب لا يمكن الوصول إليها إلا بعد مرور سنوات عديدة تبلغ حوالى ٢٠ سنة .

هذا ولقد قال الخبراء فى سنة ١٩٣٨ وكان من بينهم جرونر وبنى اللذان اشتركا فى وضع التقرير الاقتصادى الأخير فى صفحة ٩ من تقريرهم من أن الحجز على ثمانية أمتار قد ينقص كمية المياه الاحتياطى من الخزان فى وقت تكون الزراعة فى أشد الحاجة إليه .

ولقد قال معالى وزير الأشغال العمومية الحالى فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ إنه « سوف يستمر هذه التجارب ، أى الحجز على الخزان مدة الفيضان بطول المدة التى يستغرقها مشروع تنفيذ الكهربة المقـــدرة بأربع سنوات على مناسيب مختلفة للحجز ، فإذا ما ثبت بصفة قاطعة أن كمية الطمى الراسب قليلة لا يعتد

بما اشتغلت محطة الكهرباء أثناء الفيضان بتوليد تيار مستمر بطول السنة وإلا توقفت عن العمل أثناء الفيضان واكتفى بتوليد التيار فى تسعة أشهر من السنة فقط .

ولا يمكن بعد هذا التصريح الحاسم التفكير فى توليد الكهرباء فى فترة الفيضان قبل التحقق من نجاح التجربة ، ويصبح من العبث اعتماد صرف ملايين عديدة على خطوط النقل الكهربائية وما تستلزمه من شبكات التوزيع ومحطات المحولات وإضافة وحدات ذات سقوط واطىء تعمل وقت الفيضان .

(رابعا) أما قول الخبراء إن النتائج الاقتصادية الواردة فى تقرير لجنة الكهرباء قد حسبت بتحفظ وحيطة فهذا رأى تنقصه الأبحاث الفنية وتنطق بعدم صحته الأرقام . ولذا نفرد لها قسما خاصا فيما يلى من هذا التقرير .

المشروع من الناحية الاقتصادية

لكى يمكن الجزم بسلامة مثل هذا المشروع من الناحية الاقتصادية لابد من معرفة ثمن الوحدة « كيلوات الساعة » ، وهذا الثمن يتوقف على معرفة التكاليف السنوية ، ومايستهلك من الطاقة الكهربائية .

وتتكون التكاليف السنوية من العناصر الآتية :

(ا) فائدة رأس المال .

(ب) استهلاك رأس المال .

(ج) مصروفات الصيانة .

(د) » الإدارة والتشغيل .

ومجموع هذه التكاليف لايقل بحال من الأحوال لمثل هذه المشروعات عن ١١ ٪ من رأس المال .

ومما يجب ملاحظته إدخال معامل الحمل الصحيح عند مركز الاستهلاك حين احتساب ثمن الوحدة .

ولقد قدرت اللجنة التكاليف السنوية كما هو واضح بالصفحة ٢٥ من تقريرها الاقتصادى بـ ٦٠٪ ومعامل الحمل للمرافق العامة بما يزيد على ٧٠٪ فى الوجه القبلى.

فنزلت اللجنة بالتكاليف السنوية إلى مستوى غير معقول، وفى الوقت ذاته ارتفعت بما ينتظر أن يستهلك من وحدات الكهرباء الناتجة إلى نسبة خيالية لا يمكن الوصول اليها. ويكفى لمعرفة مدى المبالغة فى هذا أن نورد البيان التالى نقلا عن كتاب :

Generating Stations by A. H. Lavell Page 36 3rd. edition

إن النسبة بين الإيراد ورأس المال فى المحطات التى تغذي الصناعة تتراوح بين ١٤٪ و٢٣٪ كما هو واضح من الجدول الآتى :

السنة	نسبة رأس المال الى الإيراد	النسبة المئوية بين الإيراد ورأس المال
١٩١٨	٤٫٥٢	٢٢٫١٪
١٩٢٠	٤٫٩٨	٢٠٪
١٩٢٣	٤٫٥٦	٢٢٪
١٩٢٦	٥٫٥٢	١٨٫١٪
١٩٢٨	٥٫٩١	١٦٫٩٪
١٩٣٠	٥٫٩٢	١٦٫٧٪
١٩٣١	٦٫٢٨	١٥٫٩٪
١٩٣٢	٦٫٩٧	١٤٫٤٪
١٩٣٣	٧٫٣	١٣٫٧٪
١٩٣٤	٦٫٩٢	١٤٫٥٪
١٩٣٥	٦٫٦٢	١٥٫١٪
١٩٣٦	٦٫١٨	١٦٫٢٪
١٩٣٧	٥٫٨١	١٧٫٢٪
١٩٣٨	٥٫٨٨	١٧٪
١٩٣٩	٥٫٥٧	١٨٪

وأما معامل الحمل فيكفي أن نشير إلى أنه فى القاهرة « شركة ليبون » يقل عن ٢٦ ٪ فى هذه الظروف غير العادية ، وينتظر بطبيعة الحال أن يقل عن ذلك .

ولهذا وصلت اللجنة فى تقدير الثمن المعدل للوحدة الكهربائية التى ستستخدم فى الأغراض العامة إلى رقم خيالى فقالت إنه ثلاثة مليمات فى الوجه القبلى و٢٫٤ فى القاهرة . وهذا ولا شك ثمن مغر كل الاغراء وإن كان بعيداً عن الحقيقة بعد ما بين الأرض والسماء ، ولا أدل على هذا من أننا إذا احتسبنا الثمن المعدل للوحدة حسب القواعد الاقتصادية السليمة على اعتبار أن التكاليف السنوية ١١ ٪ فى الوقت الحاضر — وقد روعى فى هذه النسبة منتهى التحفظ — وأخذنا معامل الحمل ٢٥ ٪ للأغراض العامة فى الوجه القبلى ، وهى نسبة يتعذر الوصول اليها فإن الثمن المعدل للوحدة بالوجه القبلى يكون ٢١٫٤٥ مليما كما هو واضح بالكشف التالى :

مجموع التكاليف السنوية ١١ ٪ ومعامل الحمل فى الوجه القبلى ٢٥ ٪ ومعامل الحمل فى القاهرة ٣٠ ٪

رقم	رأس المال الكلى بالجنيهات	الطاقة الكهربائية المستعملة للأغراض العامة مليون كيلووات ساعة	الثمن الكلي المعدل للطاقة المستعملة للأغراض العامة بالجنيهات	الثمن المعدل لبيع هذه الطاقة مليمات الكيلوات ساعة
١	١٢٫٣٩٩٫٠٦٢	الوجه القبلى —	—	—
٢ ا	١٤٫٧٩٢٫٦٥٩	« « ١٫٤٨	١٫٠٣٤٫٦٠٠	٢١٫٤٥
٢ ب	١٤٫٨٥٣٫٨٣٠	« « ١٫٤٨	١٫٠٣٩٫٠٠٠	٢١٫٤٥
٣ ا	٢٣٫٠٢٦٫٦٠٧	« « ١٠٧٫٥	١٫٩٨٤٫٤٠٠	١٨٫٣٥
٣ ب	٢٢٫٩٧٢٫٩٠٣	« « ١٠٧٫٥	١٫٩٧١٫٥٠٠	١٨٫٣٥
٤	٣١٫٢٦٣٫١٦٢	« « ١٠٧٫٥ القاهرة ١٩٠٫٣	٢٫٨٨٩٫١٠٠	٠٩٫٩٥

وقد ساير الدكتور الشيشيني اللجنة فى تقريره إلى أبعد الحدود ، فاعتبر التكاليف السنوية ٨ ٪ وهى قيمة ضئيلة جداً ، وانتهى الى أن الثمن المعدل للوحدة هو ٣ر١٢ مليما فى الوجه القبلى كما هو مبين بالكشف الآتى :

مقارنة إجماليـــة

المشروع	ملخص المشروع	الثمن المعدل الذى ستباع به الوحدة الكهربائيـة كما جاء فى التقرير الاقتصادى للجنة القوى الكهربائية المائيـــة مليم للكيلووات ساعة	الثمن الذى يجب أن تباع به الوحدة حسب تقديراتنا مليم للكيلوات ساعة
١ ٢	صناعة الحديد بأسوان وتنقل الطاقة البالغ مقدارها ١١٣ مليون وحدة فى السنة بضغط ٢٧٥ كيلو فولت الى نجع حمادى لاستعمالهـــا فى الأغراض العامة مع إنشاء مصنع السماد بأسوان .	الوجه القبلى ٣	الوجه القبلى ٣ر١٢
	نفس المشروع السابق غير أن مصنع السماد سينشأ بنجع حمادى	الوجه القبلى ٣	الوجه القبلى ٣ر١٢

المشروع	ملخص المشروع	الثمن المعدل الذى ستباع به الوحدة الكهربائية كما جاء فى التقرير الاقتصادى للجنة القوى الكهربائية المائية مليم للكيلووات ساعة	الثمن الذى يجب أن تباغ به الوحدة حسب تقديراتنا مليم للكيلوات ساعة
١ ا	صناعة الحديد بأسوان وتنقل الطاقة بضغط ٢٧٥ كيلو فولت إلى إسنا ونجع حمادى وأسيوط مع إقامة محطات لتوليد الكهرباء من المساقط المائية عند القناطر لاستعمال الطاقة البالغ مقدارها ٢٩٩ مليون وحدة فى السنة فى الأغراض العامة مع إنشاء مصنع السماد بأسوان	الوجه القبلى ٣	الوجه القبلى ١٢
٣ ب	نفس المشروع السابق غير أن مصنع السماد سينشأ بنجع حمادى	الوجه القبلى ٣	الوجه القبلى ١٢
٤	كالمشروع ١٣ مع امتداد نقل الكهرباء بضغط ٢٧٥ كيلو فولت إلى القاهرة لإمداد الأغراض العامة بطاقة مقدارها ٢٤١ مليون وحدة فى السنة .	الوجه القبلى ٣ القاهرة ٢ر٤	٦ر٥٧

والنتيجة التي تستخلص من الحسابات المبينة على أسس سليمة ومعامل حمل فيه كثير من التجاوز أن اللجنة قدرت الثمن المعدل للأجرة فى الأغراض العامة بالوجه القبلى ثلاثة مليمات وفى القاهرة ٤ر٢ مليمات وحقيقة الحال أنه يبلغ ٢١ر٤٥ مليما في الوجه القبلى أى سبعة أمثال ما قدرته اللجنة، وفى القاهرة (باعتبار معامل الحمل ٣٠ ٪) ٩ر٩٥ مليمات أى أربعة أمثال الثمن الذى قدرته اللجنة .

ولو أن اللجنة الدولية فحصت ودرست ثم حسبت لوقفت على الحقيقة ولما استطاعت أن تقول ما قالته فى تقريرها من أن اللجنة كانت متحفظة فى تقديرها بما يؤيد ما سبق أن كررناه من أن هذه اللجنة الدولية اعتمدت كل الاعتماد على ما قدم لها من بيانات واعتبرتها سليمة فى ذاتها فسلمت بصحتها .

ولا يفوت الأقلية أن تذكر أن هناك نفقات أخرى كبيرة لم تحتسبها اللجنة ضمن التكاليف التى على أساسها كانت التقديرات وأهمها :

(١) تكاليف أحواض الموازنة .

(٢) تكاليف الإنشاء داخل الفتحات .

(٣) أتعاب ومصاريف مباشرة تنفيذ العملية التى ستدفع لبيت كندى ودوتكن طبقاً للعقد المبرم بين الحكومة وبين هذا البيت .

(٤) هذا بخلاف مبلغ ٢٤٠ الف جنيه فرق الرسوم الجركية، إذ ذكرت اللجنة فى تقريرها الاقتصادى أن الرسوم الجركية ٧٤٠ر٠٠٠ ج ثم قدرتها عند احتساب مجموع تكاليف العملية بمبلغ ٥٠٤ آلاف جنيه، ثم عادت فى تقرير اللجنة الدولية المطبوع فقدرتها بمبلغ ٧٤٠ الف جنيه .

السماد :

سنتناول فى هذا البحث ما يأتى :

(ا) نوع السماد .

(ب) مكان المصنع .

(هـ) تكاليفه .

(ى) تكاليف إنتاج الطن .

(ا) نوع السماد :

قررت وزارة الزراعة أن السماد الذى يجب إنتاجه هو نترات النشادر ، فلا محل للتفكير بعد ذلك فى إنشاء مصنع لإنتاج النتروشوك ، وإذا كانت اللجنة الكهربائية قد حرصت فى تقريرها على أن يكون تصميم مصنع السماد بحيث يمكن تحويله لإنتاج نترات النشادر فإن هذا يدل على أن اللجنة ترتجل الحلول ولا تقدر الأهداف التى ترمى اليها من مشروعها .

ومما يثير الدهشة أن اللجنة تبرر إنتاج النتروشوك كما جاء فى صفحة ٣٠ بند ٤١ من تقريرها الاقتصادى بأن الفلاح المصرى اعتاد استعماله وأنه قد استهلك منه فى سنة ١٩٣٩ ٥٠٠ر٠٠٠ طن وسيزداد إلى ٨٠٠ر٠٠٠ طن بينما تدل الاحصاءات الرسمية على أن مصر لم تستهلك فى السنوات من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٠ إلا الكميات الآتية :

السنة	كمية النتروشوك بالطن	كمية جميع السماد الوارد بالطن
١٩٣٤	٢٥ر٠٠٠	٤٢٢ر٣٩٩
١٩٣٥	٢٥ر٠٠٠	٥٦١ر٦٤٥
١٩٣٦	٢٦ر٢٤٣	٥٧٢ر٤٣٨
١٩٣٧	٥٨ر٣٩٩	٦٤١ر٨٣٨
١٩٣٨	٢٢ر٣٤٧	٥١٣ر٢١٣
١٩٣٩	٢١ر٦١١	٤٨١ر٢٤٣
١٩٤٠	١٤ر٢٧٥	٣٥٧ر٥٥٢

ويبين هذا الجدول أن نسبة المستهلك من النتروشوك تكاد تكون تافهة بالنسبة لمجموع المستهلك من أنواع الأسمدة الأخرى .

(ب) مكان مصنع السماد :

ويبدو أن اللجنة اختارت النتروشوك على خلاف الأصلح وعلى خلاف الإحصائيات الرسمية لتفوز بتأييد وجهة نظرها الخاصة بإنشاء مصنع للسماد فى نجع حمادى سواء بالحق أم بالباطل .

(ج) تكاليف المصنع :

طلبت اللجنة الفرعية من الوزارة أن توافيها ببيان تفصيلى عن تكاليف مصنع

السماد فلم تفز من الوزارة إلا برقم إجمالى هو ٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى حالة تصميم المصنع على أساس إنتاج ٣٢٠ ألف طن و ٧٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه على أساس ٤٣٥ ألف طن .

(د) سعر الطن من السماد :

جاء فى التقرير الاقتصادى صفحة ٥٢ بند ٨٨ أن الطن من السماد يتكلف :

مليم	جنيه	
٥٠٠	٢	ماهيات وأجر وتكاليف تشغيل .
٦٠٠	١	تكاليف رأس المال .
٣٠	١	ثمن الكهرباء المستخدمة فى صناعة الطن الواحد .
٦٠٠		مصاريف نقل من نجع حمادى إلى القاهرة .
٩٣٠	٥	

وقد اعتمدت اللجنة هذا السعر وحددت على أساسه الأرباح التى يمكن للحكومة أن تجنيها كما هو موضح بجداولها بالتقرير الاقتصادى صفحة ٩١ وما بعدها .

ولما وجه نظرها إلى أنها أغفلت أن تدرج فى حساب السعر تكاليف أخرى لا يمكن إغفالها زعمت أنها انما قصدت تكاليف الانتاج دون السعر ، رغم أنها احتسبت ضمن تلك التكاليف مصاريف النقل وقدرت كسب ملايين الجنيهات .

ونورد هنا عناصر التكاليف التى فات اللجنة احتسابها وهى :

مليم		
٤٦٠	١	رسم انتاج .
٥٠٠	١	خيش ودوبارة ورصاص .
٧٠٠		فرق متوسط النولون لأن اللجنة احتسبته ٨٠٠ مليم .
٦٠٠		عمولة توزيع بواقع ٧٫٥ ٪ من الثمن على عربات السكة الحديد .
٢٦٠	٤	أربعة جنيهات ومائتان وستون مليما ، وهى جملة المصاريف التى التى أغفلتها اللجنة .

وبإضافة هذا المبلغ الى ماقدرته اللجنة يصبح سعر الطن من السماد ١٠ جنيهات و ١٩٠ مليما .

وذلك على أساس السعر المعدل للوحدة الكهربائية المستخدمة فى صناعة السماد طبقا لتقرير اللجنة .

* * *

مشروع القناة :

سبق للجنة أن أشارت الى اتصالها بالدكتور محمود الشيشينى رئيس قسم الهندسة الكهربائية بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول لاستطلاع رأيه فى مشروع الحكومة لسابقة اهتمامه به وتقديمه تقريرا رسميا عنه إلى وزارة الأشغال يشرح لها وجهة نظره فى مشروع الحكومة ، ويذكر أنه أعد مشروعا على أساس حفر قناة فى الجهة الغربية من الخزان ليتفادى كافة المشاكل التى تنشأ عن استخدام الخزان نفسه ، وأن هذا هو المتبع فى مثل هذه المشروعات فى العالم كله .

كما أبان أن مشروعه يمتاز بزيادة الطاقة المولدة بنحو ٢٨٠ مليون كيلوات ساعة عن الطاقة المولدة عن طريق مشروع الحكومة ، وأن مشروعه مبنى على إقامة مصنع السماد بنرات النشادر بالقرب من محطة التوليد بأسوان ، وأن المانع دون تنفيذ هذا المشروع فى الماضى كان فداحة تكاليف حفر القناة وانخفاض أسعار الصلب ، وأما الآن فقد انعكست الآية نظرا للتقدم الحديث فى أساليب الحفر مما يوجب على الحكومة أن تأخذ بهذا الحل ، إذ أنه يفضل المشروع الآخر من الناحيتين الفنية والاقتصادية ، وقد طلبت منه اللجنة موافاتها بتقرير عن ملاحظاته على مشروع الحكومة وعن مشروعه .

وقد قدم للجنة التقرير المذكور فاستبانت منه أنه قدم لمعالى وزير الأشغال العمومية بناء على طلب معاليه مذكرتين الأولى بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٧ والثانية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ شرح فيهما اعتراضاته على مشروع الحكومة وأوضح مشروعه ، وأبان مزاياه العديدة مقدماً تكاليفه بعشرة ملايين من الجنيهات ومقدراً أيضاً تحقيق وفر مقداره ٧٠ ٪ من ثمن الطن من السماد .

وفى الجلسة التى عقدتها لجنة الشئون المالية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٧ والتى حضرها معالى وزير الأشغال ذكر معاليه أن شركة تقدمت إليه بمشروع القناة وأنه قد طلب إلى الشركة أن توافيه بالتكاليف النهائية لمشروعها فطلبت منه التصريح بمعاينة منطقة أسوان وعمل مجسات فيها ، على أن توافيه بالسعر النهائى فى مهلة لا تتجاوز آخر مايو ، وأنه صرح لها بناء على ذلك بالمعاينة وأوصى بتقديم كافة

التسهيلات للبعثة التى سافرت إلى أسوان لهذا الغرض ، وأن البعثة المذكورة قد اتصلت بمعاليه فى ٣١ مايو وطلبت منـــه إمهالها يومين حتى تستطيع الاتصال بالمركز الرئيسى بأمريكا للحصول منه على تأييد رسمى لجملة تكاليف المشروع النهائية .

وقد رأى بعض الأعضاء عند ذلك أن المصلحة العامة تدعو إلى انتظار مهلة اليومين لمعرفة التكاليف النهائية لهذا المشروع ، وما يكون عليه رأى الوزارة إذ ذاك لكن بعض الأعضاء رأى أن لا خير فى الانتظار .

كما أثير أمام اللجنة احتمال التوسع فى المحطة نتيجة للتوسع فى مشروعات الرى الكبرى ، وذهب مندوبو وزارة الأشغال إلى أن تصميم مشروع الحكومة قابل للتوسع باستخدام أكبر عدد من الفتحات يقتضيه هذا التوسع بخلاف مشروع القناة الذى يصعب التوسع فيه ويتكلف نفقات باهظة .

وقد رد الشيشينى بك على هذا الاعتراض الأخير بأنه غير صحيح لا من حيث إمكان التوسع ولا من حيث تكاليفه ، بل على العكس من ذلك فإن تصميم مشروع القناة قابل للتوسع إلى حد بعيد بطريقة أيسر وأقل كلفة من التوسع فى مشروع الحكومة ، وتتحصل هذه الطريقة فى توسيع مجرى القناة . ولكن غالبية اللجنة رأت أن عـــدم قابلية التوسع فى مشروع القناة يقضى فى نظرها باستبعاده استناداً إلى أقوال مندوبى وزارة الأشغال . وخالفتها أقلية اللجنة ، إذ أنها ترى أنه من المصلحة التريث للوقوف على جملة التكاليف النهائية ، وأن الاعتراض الخاص بعدم قابلية التوسع لا يقوم على أساس صحيح .

وترى أقلية اللجنة إذا ما تبين أن الشركة تقدمت فى المهلة التى طلبتها بجملة التكاليف النهائية وأن هذه التكاليف لا تزيد على جملة تكاليف مشروع الحكومة ، أن المصلحة العامة تدعو إلى إعادة النظر فى المفاضلة بين المشروعين حيث أن الخبراء لم يستبعدوا هذا المشروع إلا لما أبدته لهم لجنة القوى من أنه فادح التكاليف .

النتائج :

تستخلص مما تقدم النتائج الآتية :

(١) أن مشروع الحكومة يثير مشاكل فنية تمس سلامة الخزان .

وقد جهد الخبراء العالميون فى إيجاد حلول لهذه المشاكل ، لكن الحلول المقترحة لم تسبق تجربتها فيما مضى ، ولذا أوصى الخبراء باجراء تجارب عنها ، ومن أجل ذلك نرى أن فى تنفيذ مشروع الحكومة مخاطرة قد تمس سلامة الخزان إذ قد تنجح التجربة وقد لا تنجح .

(٢) وإلى جانب هذه المشاكل الخاصة بسلامة الخزان يثير مشروع الحكومة مشكلة إمكان الحجز على الخزان وقت الفيضان مما يؤثر فى مطالب الرى ويؤثر على سعة الخزان برسوب الطمى . ويكفى أن نشير هنا إلى بيان معالى وزير الأشغال الحالى فى مجلس النواب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قاطع بأن الأمر وقف على إجراء تجارب لمدة أربع سنوات . ولا شك فى أن الحجز على الخزان من الأسس التى يقوم عليها مشروع الحكومة فيما يتعلق بإنتاج القوة الثابتة أى المستمرة على مدار السنة والتى سوف تستخدم فى الأغراض العامة .

(٣) أن هناك من المشروعات الخاصة بتوليد الكهرباء مشروعا لا يثير مثل هذه المشاكل ويفضل بذلك مشروع الحكومة من الناحية الفنيـــة إذا ما تساوت تكاليفه مع تكاليف مشروع الحكومة وتدعو المصلحة العامة إلى استيفاء بحث هذا المشروع والمفاضلة بينه وبين مشروع الحكومة .

(٤) أن التقديرات التى بنيت عليها اقتصاديات المشروع لا يمكن الأخذ بها فإذا ما ردت إلى التقديرات الصحيحة ارتفع سعر الوحدة المستخدمة فى الأغراض العامة بحيث لا يمكن التوصية بتنفيذ المشروع من الناحية الاقتصادية .

(٥) أن سعر السماد طبقاً لمشروع الحكومة ، على أساس سعر الوحدة الكهربائية المعدل والذى فرضته اللجنة والذى لا يتناسب مع الحقيقة ، سعر لا يمكن أن يقل عن ١٠ر١٩٠ ج ، بينما كان سعر الطن من السماد قبل الحرب طبقاً للتقرير الاقتصادى ٦ر٥٠٠ ج . م .

ولا نستطيع أن نوصى بإنتاج السماد بهذا السعر الذى يقتضيه تنفيذ مشروع الحكومة .

(٦) ثابت من التقديرات السابقة أن المشروع غير اقتصادى وفى كل يوم تزيد التكاليف حتى أصبحت غير محدودة مما يؤيد بطريقة قاطعة فساد الأسس التى قامت عليها تقديرات مشروع الحكومة من الناحية الاقتصادية .

وفيما يلى بيان بالتكاليف طبقاً لبيانات الحكومة :

	جنيه
(١) قيمة الآلات الميكانيكية والكهربائية ، وعلى ظهر المركب « بميناء التصدير التى أعلنت فى المناقصة ووردت عطاءاتها »	٦ر٠٧٧ر٠٦٨
(٢) محطة الديزل والورشة والمرشحات وغيرها من الأدوات التى لم تطرح بعد فى المناقصة .	٣٣٠ر٠٠٠
(٣) تكاليف نقل وتركيب الآلات والأجهزة المبينين فى البندين ١ و ٢ .	١ر٩٤٦ر٥٢٩
(٤) القيمة التقديرية لأعمال الهندسة المدنية « مبانى المحطة والمستعمرة »	٢ر٠٠٠ر٠٠٠
	١٠ر٢٥٣ر٥٩٧
(٥) احتياطى	٢٤٦ر٤٠٣

وهذا المبلغ لا يشمل الرسوم الجمركية ولا أرباح رأس المال فى أثناء التنفيذ . وهذا يعادل المبلغ الذى صدر به مرسوم بمشروع قانون بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٧ . ١٠ر٥٠٠ر٠٠٠

يضاف إلى ذلك ما يأتى :

(٦) القيمة التقديرية للرسوم الجمركية .	٥٠٠ر٠٠٠
(٧) القيمة التقديرية لفائدة رأس المال أثناء التنفيذ .	٥٠٠ر٠٠٠
(٨) الخط الكهربائى إلى نجع حمادى .	٣ر٢٩٠ر٠٠٠
(٩) تكاليف الوحدتين ذاتى السقوط الواطى .	١ر٥٠٠ر٠٠٠
(١٠) فرق رسوم الجمارك .	٢٤٠ر٠٠٠
(١١) فرق الفوائد أثناء مدة التنفيذ .	٥٠٠ر٠٠٠
	١٧ر٠٣٠ر٠٠٠

هذا عدا مصروفات الشبكة الكهربائية ومحطات المحولات وأحواض التوازن والغرف التى لا ينفذ اليها الماء وأتعاب ومصروفات البيت الاستشارى الذى سيشرف على التنفيذ وما يستجد مما لم تدخله الحكومة فى تقديراتها ويقدر بملايين الجنيهات .

إزاء كل ما تقدم ترى أقلية اللجنة رفض الاعتماد لعدم سلامة مشروع الحكومة من الناحية الفنية وفساده من الناحية الاقتصادية .

مذكرة مرفوعه إلى مجلس الوزراء

بعثت وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة المالية مذكرتها المرفقة بشأن مشروع كهربة خزان أسوان وأشارت فيها إلى أن وزارة المالية سترفعها إلى مجلس الوزراء مصحوبة بمذكرة منها عن الطريقة التى تراها لتدبير المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع حتى يتسنى لوزارة الأشغال الارتباط به .

ويؤخذ مما جاء بمذكرة وزارة الاشغال العمومية أن تكاليف تنفيذ هذا المشروع تقدر بنحو ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ ج . م موزع صرفها على خمس سنوات علاوة على الجزء الباقى من السنة المالية الحالية .

فمن حيث تمويل هذا المشروع قد سبق عند بحث برنامج السنوات الخمس أن قرر مجلس الوزراء بجلستيه المنعقدتين فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وفى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ أن يكون ذلك عن طريق اصدار قرض أهلى .

ولما كان إصدار هذا القرض يستلزم احتساب الفوائد المستحقة عنه من تاريخ الاصدار ، وكانت أرباح المشروع التى لن تتحقق إلا بعد سنة على الأقل من تاريخ البدء فى استغلاله هى التى ستتحمل أقساط استهلاك القرض وفوائده — فرغبة فى التخفيف من أعباء المشروع يمكن مع استئذان البرلمان الآن فى إصدار القرض اللازم لتمويل هذا المشروع حتى يتسنى للحكومة الارتباط به أن ترجأ عملية طرح الاكتتاب فيه مدة سنتين أو ثلاثا ، وأن يمول المشروع فى مراحله الاولى بالأخذ مؤقتا من المال الاحتياطى العام بصفة سلفة ترد اليه عند البدء فى إصدار القرض .

هذا مع العلم بأن المال الاحتياطى الحركان فى بداية السنة المالية الحالية ٥٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه والمتوقع أن يزيد فى نهايتها إلى ٦٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وإنه وإن كانت هناك التزامات واقعة على الشطر الاكبر من هذا المال كما يتضح من الكشف المرفق إلا أن الصرف الفعلى فى شئون هذه الالتزامات لن يستنفد المبالغ المخصصة لها إلا بعد مضى عدة سنوات الأمر الذى يسمح بامكان اكتمال بعض هذا المال مؤقتا فى تمويل مشروع كهربة خزان أسوان بحيث لا يبدأ فى عملية إصدار القرض إلا عندما تدعو الحاجة إلى رد بعض أو كل ما أخذ من الاحتياطى لتنفيذ هذا المشروع . وبهذه الوسيلة لن يتحمل المشروع فائدة عن المبالغ المأخوذة

له مؤقتا من الاحتياطى العام سوى ٤ ٪ وهى الفائدة التى تحصل عليها الحكومة الآن على الأموال المودعة لحسابها فى البنك الاهلى ، وذلك بدلا من الفائدة على المبالغ التى سيصدر بها القرض .

ولتنفيذ ما تقدم يستدعى الأمر استئذان البرلمان فيما يأتى :

(أولا) الارتباط بالمشروع فى حدود التكاليف المقدرة له وتبلغ ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه .

(ثانيا) الترخيص للحكومة فى اصدار القرض الأهلى بما لا يتجاوز ١١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه على دفعة واحدة أو دفعات وذلك قيمة التكاليف المقدرة للمشروع مضافا إليها ما يستحق من فوائد عن المدة السابقة لاستغلاله .

(ثالثا) الترخيص بتمويل هذا المشروع بالأخذ مؤقتا من المال الاحتياطى العام فى حدود ما يسمح به هذا الاحتياطى على أن يرد إليه ما يؤخذ منه عند إصدار القرض .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورأت الموافقة عليه .

وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره توطئة لاستئذان البرلمان .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون اللازم لهذا الغرض .

السكرتير — الرئيس

امضاء — امضاء

٧ يناير سنة ١٩٤٧

نمرة ١٣٠ — ١/٣١

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ على ما جاء فى هذه المذكرة .

وقد أبلغت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار ومعه صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر فى هذا الشأن .

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى